

المتسللون

مجلة التراث والمجتمع العدد 47 - خديجة حسونة - 2008/02/20م - 10:30 ص



تمهيد:

منذ مطلع عام 1947 بدأت المنظمات الصهيونية بتكثيف مجازرها ضد الفلسطينيين العزل في فلسطين في مواقع عدة من شمالها إلى جنوبها. وما أن بدأت الحرب الرسمية بين العرب وإسرائيل في أيار 48 حتى تسارعت وتيرة العنف والارهاب ضد المدنيين، وقد أدى ذلك إلى تهجير ما يفوق ال 700 ألف لاجئ عن ديارهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة، تاركين خلفهم ممتلكاتهم من بيوت وأراض في القرى والمدن التي هُجروا منها ودُمرت كلياً أو جزئياً، الأمر الذي جعل الكثيرين ممن اقتلعوا يفكرون جدياً بالعودة إما للاستقرار أو من أجل جني محاصيل، أو إحضار بعض المواد الغذائية المخزونة في بيوتهم أو استرجاع شيء ثمين تركوه عند الرحيل. ومن هنا، وباعتبارهم عند إسرائيل مخالفين للقانون وعابرين للحدود التي عرفت بإسم حدود خط الهدنة، أطلقت عليهم إسرائيل اسم "المتسللين". كان يعتبر متسللاً، كل من يعبر هذه الحدود، سواء من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من الحدود مع لبنان وسوريا شمالاً، الأردن شرقاً، أو مصر جنوباً.

ومع تقدم الزمن أصبح هذا المصطلح يطلق على العديد من عابري حدود إسرائيل، ففي البداية كانت تطلق على العائدين للاستقرار، أو استرجاع الممتلكات، أو لحصاد وجني المحصول الذي تركه الناس في حقولهم. ثم توسع المصطلح ليشمل الفدائيين الذين يعبرون الحدود لتنفيذ العمليات الفدائية. كما أطلق المصطلح على مهربي البضائع الذين كانوا يكسبون رزقهم من التهريب، وعلى اللصوص أيضاً، ولم يقتصر التسلل على الفلسطينيين بل تسلل ويتسلل إلى يومنا هذا جنسيات مختلفة رجالاً ونساء بحثاً عن فرص العمل في إسرائيل.

لذلك فإن المصطلح تطور مع الزمن سنأتي على هذه التطورات قدر الإمكان.



العائدون:

تقوم الايدولوجي الصهيونية على نفي الآخر واعتباره غيبي موجود. فمنذ قيام الحركة الصهيونية وإلى أن قامت دولة إسرائيل كانت الاساطير الاسرائيلية تتحدث عن "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وإن كان هناك شعب فمؤ شعب يعاني من التخلف، ويفتقر للحضارة والتطور، وإسرائيل هي التي حولت هذه الجبال الجرداء في فلسطين الى مساحات خضراء ومسئونة. لذلك فإن وجد الاخر فعلى إسرائيل القضاء عليه. وقد بدأ ذلك بالعمليات الارهابية قبيل الحرب، ثم بأحداث الحرب التي رافقتها أعمال الطرد والقتل ونسف البيوت على رؤوس ساكنيها، ومن ثم محاربة كل من يفكر بالرجوع إلى قريته أو مدينته. فهؤلاء تعتبرهم السلطات الاسرائيلية متسللين خارجين عن القانون. وقد بدأت هذه الظاهرة مباشرة بعد الحرب واستمرت حتى قبل الهدنة التي وقعت بين العرب واسرائيل عام 1949. وأول من يشير إلى هذا الأمر هو ديفيد بن غوريون في يومياته عن الحرب، حيث يقول في يومياته التي دونها بتاريخ 48/12/20 أنه أصدر أمرين للحاكم العسكري في الجليل عمانوئيل ماركوفسكي والأمر الذي يهمنها هو منع تسلل العرب إلى الجليل (بن غوريون 1993: 669) حيث أن الجليل هو منطقة حدودية ويقصد بن غوريون بذلك منع اللاجئين من العودة إلى بيوتهم التي هُجروا منها إلى سوريا ولبنان. وقد بدأت عمليات "التطهير العرقي" على شكل عمليات تمشيط بعد الحرب مباشرة وشملت الكثير من المناطق، ومنها، على سبيل المثال، عمليات التمشيط في مدينة حيفا بعد سقوطها تحت الاحتلال، فقد اعتبرتهم المخابرات الإسرائيلية "مشتبه بهم" وهو مصطلح فضفاض وغير محدد لهوية المشتبه به. أما عمليات التمشيط فكانت تتم من بيت إلى بيت بحيث يُخرج جميع الناس من بيوتهم، وبعد التدقيق في هوياتهم يتم اخراج كل من يشتبه به ويتم جمعهم في مراكز معينة، واحيانا قد يتعرض بعضهم للإعدام (بابيه 2006: 200/201). وقد بلغ عدد هؤلاء المشتبه بهم في أحد مراكز الاعتقال تسعة آلاف شخص. ومن سوء المعاملة التي كانوا يعانون منها إلى عمليات الاعدام الميدانية التي نمت بحقهم كان يقضي هؤلاء المشتبه بهم حياتهم في هذه المعسكرات، فقد أدين أحد حراس مركز من مراكز الاعتقال ويدعى يتسحاق شدمي وهو عضو سابق في منظمة الأرغون الإرهابية والتي اندمج أعضاؤها في الجيش الإسرائيلي الرسمي بعد قيام الدولة، أدين هذا الحارس بقتل معتقلين فلسطينيين من المركز. وقد شارك هذا الشخص في مذبحه كفر لاحقاً. وكثير من هؤلاء المعتقلين كانوا يجبرون على العمل بالأعمال الشاقة مثل حمل الحجارة الثقيلة (بابيه 2006: 203).

في نهاية عام 1948 ومع انتهاء الحرب بشكل رسمي اتسعت عمليات التسلل ومحاولات الرجوع إلى البيوت التي هُجَرَ الناس منها ومعها اتسعت أعمال البحث عن المتسللين. وقد سميت تلك العمليات بـ "النتظيف" وركزت على المناطق الحدودية والقرى العربية الحدودية، وشمل التنظيف مسافة بعمق 5-10 كم على الحدود. وبدأت هذه العمليات من الشمال عند الحدود مع لبنان. وكانت الحكومة الاسرائيلية تعتبر هذه القرى الحدودية بؤراً بإمكانها مساعدة أي طرف من المقاتلين العرب القادمين من الشمال على الوصول إلى اسرائيل والقيام بعمليات عسكرية في حال استؤنفت الحرب بين العرب واسرائيل، فهي مأوى للمخربين أو الجواسيس، وقد تشكل كذلك مراكز أو محطات على طريق العائدين المتسللين واللصوص والمهربين. وقد تم في هذا الإطار، وبذريعة منع التسلل، تهجير سكان الكثير من القرى وتفريغها من سكانها. ومن هذه القرى قرية ترشيفا على سبيل المثال التي هُجَرَ سكانها خلال الحرب (مصالحة 2003: 164).

وإمعاناً من اسرائيل في سياسة تشديد الخناق على السكان الباقين في المناطق الحدودية، وتحت ذريعة الأمن، تم طرد العديد من سكان الجليل من قرأهم مثل قرى إقرت، كفر برعم، ياسيف، حسام، الجاعونة، الغابسية، بطاط، و قطينة، وذلك لاعتبارها مراكز محتملة لايواء المتسللين، وذلك بعد 1948/11/5 (جريس 1967: 120). ويلاحظ أن هؤلاء العائدين كان هدفهم من التسلل الرجوع إلى بيوتهم التي هُجروا منها وسكنها غيرهم أو دُمرت كلياً أو جزئياً.



واستمرت الحكومة الاسرائيلية بملاحقة العائدين أينما كانوا. فقد كانت هذه إحدى مهمات الحاكم العسكري؛ فهو يراقب تحركات سكان المنطقة التي يشرف عليها بهدف محاربة التسلل عبر استمرار عمليات التمشيط والتحقق من هويات السكان والقبض على كل من لا يحمل هوية إسرائيلية، وتكليف مختير القرى بالإبلاغ عن المتسللين، والاستمرار في إخلاء القرى الحدودية شبه المهجورة. وقد طالقت عقوبة الترحيل سكانا يحملون الهوية الاسرائيلية ولا يعتبرون من وجهة نظر القانون الاسرائيلي متسللين (سيغف: 1984: 60) وهذا يدل على الرغبة الملحة بتفريغ فلسطين من سكانها بغض النظر إن كانوا متسللين أم لا. ومع تقم الزمن تصاعدت عمليات التسلل حيث كتب بن غوريون في يومياته عن هذا في مطلع كانون الثاني 1949 يقول أن التسلل بدأ يتزايد، فقد بلغ ما بين 3000_4000 شخص يجب طردهم (سيغف 1984:65). ومع استمرار التسلل ازدادت عمليات الطرد، ففي شباط من عام 1951 طرد سكان 13 قرية في وادي عارة خارج حدود إسرائيل، ثم تم طرد سكان قرية البويشات قرب أم الفحم، وطردت قبيلة البقارة عبر الحدود إلى سوريا (جريس 1967: 122). وقد اتخذت إسرائيل عدة إجراءات إضافية لتشديد قبضتها على السكان بحجة الامن عن طريق التمشيط المستمر للقرى من الحين للآخر، وفرض الحصار أو الطوق على قرية بعينها وتفتيشها بدقة، وطرد المشتبه بهم، ثم فرضت الحكومة الاسرائيلية قانون الطوارئ على السكان وأصدرت عدة قوانين، كان من أبرزها قانون مصادرة أملاك الغائبين. كانت سلطات الاحتلال تعلن عن منطقة معينة مغلقة لأسباب أمنية وبذلك يصبح الخروج من هذه المنطقة أو دخولها أمراً مستحيلًا. وبذلك يمنع سكانها، ممن كانوا خارجها أثناء الإغلاق، من الدخول إليها، وبذلك يعتبرون خارجين على القانون مخالفين له وقد يتم طردهم. وإذا أرادت الحكومة ترحيل قرية معينة أو منطقة معينة، فإن أمر الترحيل يمنحهم فقط مدة لا تتجاوز الاسبوعين للإخلاء (جريس 1967: 138).

تصاعد عمليات التسلل

تزايدت عمليات التسلل عبر الحدود مع الأردن، مصر، وأقل بكثير عبر لبنان و سوريا، وعمليات التسلل كذلك من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى داخل حدود إسرائيل، و تضاربت حولها الأرقام حيث لا توجد أرقام محددة معتمدة للمتسللين. وتصاعدت عمليات الطرد في المناطق الحدودية في كل الجهات، حيث طردت إسرائيل من البدو في النقب 17000 شخص وكانوا خليطاً وليسوا جميعاً متسللين وذلك حسب وزارة الخارجية (مصالحة 2003: 44 و 45). وأصبح الوضع أكثر عنفاً في المواجهة بين الطرفين، وحتى هذه الفترة أي بداية الخمسينيات، كانت هذه العمليات اعتيادية، يتكرر حدوثها بشكل يومي. فأماكن تواجد الفلسطينيين، حتى داخل حدود فلسطين الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت متاخمة لحدود خط الهدنة مع إسرائيل، وكذلك الأمر في لبنان، وكانت أهداف المتسللين في هذه الفترة، ما بين 1949-1956، في الغالب إسترجاع ممتلكاتهم، حصاد مزرعاتهم، أو مهاجمة المستوطنات الإسرائيلية المجاورة لغزة والضفة الغربية، وكانت إسرائيل تسعى جاهدة للقبض عليهم وإفشال محاولاتهم ومنعهم من العودة إلى بيوتهم وقراهم حتى يبقى الوضع الديموغرافي لصالح اليهود في إسرائيل وإبقاء العرب أقلية هناك. ومن أجل التصدي لعمليات التسلل نفذ الإسرائيليون عدة هجمات تارية ضد أهداف مدنية فلسطينية بشكل عام، وضد المخيمات في قطاع غزة بشكل خاص، ونتج عن هذه الهجمات موت الكثير من المدنيين غير المسلحين، خاصة في فترة ما بين 1949-1952، بينما قتل من المتسللين ما يزيد على 2700 شخصاً، وفي تقديرات أخرى 5000 شخصاً، معظمهم من المدنيين، على يد جيش الاحتلال والشرطة على طول الحدود، وذلك حتى عام 1956، معظمهم تسللوا وهم غير مسلحين وكان يطلق عليهم لقب المتسللين الإقتصادي أو الإجتماعي (مصالحة 2003: 78). وقد وصفهم بني موريس بالمتسللين الإقتصاديين أو الإجتماعيين أي كانت دوافعهم البحث عن أقاربهم، الرغبة بالعودة إلى منازلهم، استرجاع ممتلكاتهم، جني المحاصيل، والقليل منهم من كان يتسلل للإنتقام من الإسرائيليين وأعمال الثأر كما يسميها موريس ويُذكَر أيضاً أن بعضهم كانوا لصوصاً ومهربي بضائع تورط بعضهم في قتل



الجنود الإسرائيليون الذين كانوا يراقبون الحدود. ويعتبر موريس أن السبب المباشر لهذه العمليات هو الحرب التي أسفرت عن تهجير ثلاثة أرباع مليون فلسطيني والاستيلاء على ممتلكاتهم وإسكان مستوطنين في أماكنهم. كما يذكر موريس أن بعض المتسللين هم من البدو الرُّحل الذين اعتادوا على اجتياز الحدود من سيناء إلى غزة وبالعكس، لأنهم كانوا ينتقلون منذ زمن طويل ولا يقيمون وزناً للحدود السياسية، وقلة قليلة من المتسللين كانت دوافعهم سياسية، أي تنفيذ عمليات فدائية نظّمهم المفتي الحاج أمين الحسيني بتمويل من السعودية كما يقول موريس، ولكنه يتفق مع نور الدين مصالحة بأن 90% من عمليات التسلل كانت لأهداف ودوافع اقتصادية واجتماعية (أفي شلايم 2007).

يقول مراسل صحيفة "عال همشمار"، غبرائيل شتيرن، أنه قام بجولة في جبال القدس وبين البيوت المهدامة بالقرب من بلدة الولجة المهجورة، فالتقى متسللاً مع زوجته، وتبادلا أطراف الحديث ولفائف التبغ، وعرف منه المراسل أنه متسلل، يسكن مع كثيرين في مغاور، وأنهم يعانون من الفقر الشديد، وأن سبب تسلله هو رغبته في زيارة بيته (توم سيغف 1984: 60) ويقول بني موريس أن التسلل شكل تحدياً لإسرائيل جعلها تعيش في حالة من اللاسلم واللاحرب، فهي أقرب إلى حرب العصابات، إن صح التعبير، من الحرب النظامية. وكان الهدف من هذه العمليات الفدائية التي شكلت جزءاً من عمليات التسلل إضعاف قوة إسرائيل وتدميرها إن أمكن وذلك بعد فشل الجيوش العربية النظامية وهزيمتها أمام إسرائيل في حرب 48. وبشكل عام سواء كانوا متسللين غير مسلحين أو فدائيين فقد تعاملت معهم إسرائيل جميعاً كمشتبّه بهم. وكانت الأوامر للجيش الإسرائيلي: "اقتل ثم أسأل. لذلك كان عدد من قُتل منهم يرتفع باستمرار" (أفي شلايم 2007). وقد تضاربت الأرقام حول أعداد المتسللين، وقامت سلطات الاحتلال بتضخيم العدد من أجل إضهار أنها استوعبت عدداً كبيراً منهم، وبذلك تكون قد ساهمت في حل مشكلة اللاجئين. وفي هذا السياق طُرِحَ موضوع استيعاب المتسللين للنقاش أمام الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1953/11/5 بالإضافة إلى موضوع الأقلية العربية، حيث ورد في تقرير هذه الجلسة أنه استقر في إسرائيل نحو 20 ألف متسلل إضافةً إلى 30 ألف متسلل عادوا مباشرة بعد قيام الدولة أي أنه بلغ عددهم 50 ألف عربي، وكان النقاش حول منح 20 ألف من هؤلاء الهوية الإسرائيلية الدائمة، وإلغاء الحكم العسكري وقد اعترض الكثيرون من أعضاء الحكومة على هذا الإقتراح لأنه يعني فتح الباب أمام المزيد من عمليات التسلل (شاريت 1996: 68 و69).

ومن الأمور الملفتة التي وردت في التقرير حول المتسللين، وبالتحديد النساء المتسللات، وعمليات تهريب النساء من الخارج إلى داخل إسرائيل، ذكر التقرير أنهم يحضرون الفتيات من الضفة الغربية أو غزة ويتزوجون بهن ويخفوهن عن أعين السلطات إلى أن تحبل أو تلد الواحدة منهن، فيتقدم زوجها بطلب للحصول على إقامة دائمة لها حيث أنها زوجة رجل يحمل الهوية الإسرائيلية وأنجبت له طفلاً، و"حيلة" أخرى يوردها التقرير، أنه حين تموت امرأة يجلبون غيرها من مخيمات اللاجئين، وبما أنه لا توجد صورة على بطاقة الهوية الخاصة بالنساء فأن المرأة الجديدة تستخدم بطاقة المرأة المتوفاة لذلك فإن قرى عربية معينة "كفت النساء فيها عن الموت" (شاريت 1996: 69).

وكان من الأهداف التي تسعى إليها إسرائيل عند قتل المشتبهين وطرد المدنيين من قراهم في المناطق الحدودية، هو إجبار الدول العربية على ترحيل الفلسطينيين من المناطق الحدودية وإبعادهم عن خطوط الهدنة، أملاً بأن يساهم ذلك في القضاء على قضية اللاجئين وتشبيتهم في أنحاء متفرقة من الوطن العربي، وبذلك يتم القضاء على حلمهم بالعودة (مصالحة 2003: 78).

والدليل على هذه الرغبة الإسرائيلية هو تشكيل لجان "ترانسفير" من قبل الحكومة الإسرائيلية تخطط لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وبذلك تنتهي منهم إلى الأبد وتقضي على مشكلة المتسللين. وقد مارست بعض الأطراف ضغوطاً على إسرائيل بهدف حل مشكلة اللاجئين، حيث اقترحت أمريكا عودة ثلث اللاجئين عام 1949، وفي رد موشيه شاريت على الإقتراح قال لأمريكا أن إسرائيل تفكر في السماح ل 100 ألف لاجئ بالعودة منهم 30 ألفاً تسللوا عائدين إلى قراهم. وقد كانت



هذه مراوغة من قبل شاريت إذ طلب في مقابل هذا العرض موافقة الدول العربية على السلام الشامل مع إسرائيل، ولكن يوسف فاتيس رفض هذا الإقتراح وطبعاً لم يطبق أو يتم تنفيذه (مصالحة 2003: 85).

وقدرت وثيقة تم توزيعها على وزراء في إحدى الإجتماعات للحكومية الإسرائيلية في أيار عام 1953 أن 23 ألف متسلل سرح لهم بالبقاء، أي أنهم مُنحو الهوية الإسرائيلية، وذلك أغضب الكثير من الإسرائيليين أمثال يوسف فاتيس، الذي انتقد الحكومة لأنها لا تقدم شيئاً لمنع التسلل (مصالحة 2003: 86). وتقول التقارير الإسرائيلية كما كان هناك تسلاً عبر الحدود الأردنية وشمال إسرائيل، تسلل أيضاً من غزة وعبر صحراء سيناء كذلك الكثيرون. ويقول يهود يعاري أن السلطات المصرية كانت تشجع الفدائيين على التسلل، وكان نتيجة هذه العمليات الرد الانتقالي الذي وجهته إسرائيل لغزة عام 1955 (أفي شلايم 2007) وتشير بعض الإحصائيات أو التقديرات الإسرائيلية أنه من عام 1949 حتى منتصف ال 1954 كان هناك تسلل بمعدل 1000 حالة في الشهر عبر حدود مختلفة (لوستيك 1984: 38).

الردود الإسرائيلية على عمليات التسلل:

وصلت الردود الإسرائيلية على "عمليات التسلل" حد البشاعة. يقول موشي شاريت في اجتماع الكينيست عن قضية التسلل "يجب أن نتخذ موقفاً ثابتاً كالجدار ضد التسلل و أن لا يردعنا أي شيء عن استعمال إجراءات قاسية" (مصالحة 1997: 25). وقد تم فرض القوانين التي كان الإسرائيليون يدعون أن هدفها السيطرة على التسلل، مثل قانون أملاك الغائبين، وقانون حالة الطوارئ، وطرد قرى السكان الحدودية الذين بلغ عددهم الآلاف. شملت الإجراءات كذلك الترحيل إلى خارج حدود فلسطين بطروف قاسية. فعلى سبيل المثال نقل الجيش الإسرائيلي بتاريخ 1950/5/31 نحو 120 فلسطيني في شاحنتين إلى وادي عربية عند نقطة حدودية و أمرهم بالعبور إلى الأردن، وكان الجنود يطلقون الرصاص فوق رؤوسهم لحثهم على الإسراع في الجري، وأثناء ذلك قتل 36 شخص منهم على الأرجح بسبب الجوع و العطش (مصالحة 1997: 24). وأكثر من ذلك فقد قامت إسرائيل بعمليات واسعة في الضفة الغربية على الحدود مع الأردن في الأغوار، وأبرز هذه العمليات كانت ضد قرية قبية في أكتوبر 1953 على يد الفرقة التي تحمل رقم 101 برئاسة شارون، حيث قام هو ورجاله بتفجير 40 منزلاً وقتل 69 شخصاً معظمهم من النساء والأطفال، وقد برر اليهود هذه المذبحة بأنهم كانوا يريدون القضاء على المتسللين لأنهم تسببوا بقتل مستوطنين (بني موريس 2003: 206). وأحياناً كان يتم تلغيم بعض المناطق والقرى المهجورة الحدودية و نصب أفخاخ، وقتل المشتبه بهم لمجرد الإشتباه، وتم اكتشاف حالات تقتصر لها الأبدان من الممارسات الإسرائيلية مثل حالات الإغتصاب الجماعي وقتل الأبرياء و منهم 120 شخصاً من المتسللين تركهم الجنود في صحراء وادي عربية دون ماء (أفي شلايم، 2007).

وقد كان الجيش الإسرائيلي يصور العرب في إسرائيل كطابور خامس مهددين للأمن بسبب مشكلة التسلل. وادّعوا أن هذه العمليات تسببت حتى حزيران 1951 بقتل 86 شخصاً إسرائيلياً بالإضافة إلى الجنود. وبسبب هذه النظرة للأقلية العربية في إسرائيل كان يتم اقتحام الأحياء العربية بين الحين والآخر في عكا و يافا و حيفا للبحث عن متسللين (لوستيك 1984: 49).

وتم مصادرة مساحات واسعة من الأراضي بهدف منع اللاجئين من العودة. ومن الصور التي تبين وحشية الجنود الإسرائيليين في التعامل مع المدنيين ما ورد في تقرير قدمه القنصل الأمريكي يوضح فيه أن بضع مئات من عرب الجليل، وبعضهم ليسوا من المتسللين، طردوا على يد الجيش الإسرائيلي عبر الحدود. وقد قدمت مستوطنة تسكن إحدى الكيبوتسات أنها شاهدت متسللين من الرجال و النساء والأطفال معصوبي العيون يتم تحميلهم في شاحنات. وتقول هذه المستوطنة أن الجنود بدأوا يضربون المتسللين حول عيونهم المعصوبة وداهم أحد الجنود بقدميه وهو يضحك بصوتٍ مدوٍ (مصالحة 2003: 151).



وأبرز قضايا طرد المتسللين أيضاً قضية طرد سكان أبو غوش، لمجرد محاولتهم العودة إلى بيوتهم، بعد قصف القرية من قبل الجيش العربي، حيث تم طرد النساء والأطفال ومنهم امرأة على وشك الولادة وثلاثة مكفوفين وزوجان مُسنان (لاؤور 2002: 113).

ومن الإحداث المؤسفة ضد المدنيين الأبرياء، ما أعلنه رئيس مطارنة الروم الكاثوليك في الأردن، حول بضع عشرات من الأشخاص الذين وصلوا عمان قادمين من شفا عمر ومعلبي وترشيح، منهم نساء و شيوخ وأطفال مسلمين ومسيحيين، هربوا إلى لبنان أثناء الحرب. وبعد الهدنة حاولوا الرجوع إلى قراهم، لكن الجيش الإسرائيلي اعتقلهم وأخذ منهم جوازات السفر و سرق نفودهم وحلّي النساء، ونقلهم بشاحنات إلى الحدود مع الأردن، وأجبروا على عبور الحدود، وبعد هذه الحادثة أيضاً أُجبر حوالي 500 شخصاً على الرحيل من فراضية وكفر عنان إلى ما وراء الحدود، وبعدها تم طرد نحو 700 شخصاً من بلدة كفر ياسيف إلى الحدود الأردنية، وكل حوادث الطرد هذه تمت بعد منتصف 1949 (سيغف 1984: 66). وقد نشرت صحيفة "هاعولام هازية" الأسبوعية في عام 1949 تحقيقاً مصوراً تحت عنوان "كيف يطردون المتسللين"، وكان في الصورة طابور من المتسللين معظمهم يرتدون زي الفلاحين التقليدي، وبدا في الصورة جنديين من الجيش الإسرائيلي، وكتب تحت الصورة تعليقاً تثبت التجربة أنه حتى من ناحية النجاعة فإن هذا الأسلوب خاطئ... إن الممارسات الوحشية لن تدعم" (سيغف 1984: 66).

ومن حوادث طرد السكان أيضاً نقل سكان مجدل عسقلان العرب إلى غزة عام 1950 وذلك لأنها متاخمة لحدود اسرائيل ومحاربة المتسللين الذين قد يذهبون للقرية و يلجأون إليها أيضاً، لأن الحكومة اعتقدت أن بعض السكان من اللاجئيين، حتى وإن لم يكونوا هُجّروا من المجدل، قد عادوا إليها واختبؤوا في الأحرش والقرى المجاورة. وقبل الطرد، وكما اعتاد الجيش الإسرائيلي، فرض الطوق على القرية وبدأ بتمشيطها بيتاً بيتاً، بحثاً عن المتسللين أو غير المسجّلين في الإحصاء السكاني. وقد أدى هذا التمشيط والتفتيش إلى طرد 500 فرداً تحت ذريعة التسلل أو تقديم المعونة للمتسللين أو السرقة والنهب، حيث شكلت المجدل حسب وصف هيئة الأركان الإسرائيلية محطة عبور إلى يافا واللد والرملة (بني موريس 2003: 177 و 181).

ويعتبر المؤرخ الإسرائيلي أهارون كوهن، وهو متخصص في العلاقات العربية - اليهودية أن هذه الأحكام العسكرية، مثل قانون املاك الغائبين وقوانين الطوارئ وغيرها، لا تؤدي إلى المحافظة على أمن إسرائيل، ولا تمنع المتسللين لكنها سلوك سلبي يثير الغضب ويسهم العلاقات بين العرب واليهود. ويضيف هذا المؤرخ أن حوادث التسلل تتكرر كل شهر وليس هنالك مكان استطاع الحكم العسكري فيه أن يمنع هذه الحوادث، لكن ربما قد تؤدي هذه الأحكام إلى نتيجة عكسية من حيث جعل ظواهر التجسس أو التسلل أكثر (جريس 1967: 68).

وفي مجال الرد أيضاً على عمليات التسلل أو القضاء عليها، حاولت إسرائيل التوصل إلى حل لها عبر معاهدات أو إتفاقيات سلام مع الدول العربية المجاورة، حيث يتم حسبها ضبط الحدود مع هذه الدول (شاريت 1996: 452).

وفي نطاق سعي إسرائيل للقضاء على هذه الظاهرة، التي توارثها دوماً، ومع تقدم الصناعة العسكرية وتطور العلم، طورت إسرائيل جهازاً ألماني الصنع (كما ذكرت صحيفة يدعوت احرنوت الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 2007/6/10). هذا الجهاز يمكنه مراقبة الحدود وإطلاق النار على المتسللين عبر هذه الحدود وتستخدم إسرائيل هذا الجهاز ضد المتسللين من قطاع غزة (موقع جريدة وطن 2007).

التسلل بعد عام 1967:



لم تتقطع عمليات التسلل أو تتوقف في فترة زمنية معينة ولكن ربما تغيرت مناطق دخول المتسللين وأهدافهم. ففي الفترة السابقة التي امتدت ما بين 1948-1954 كان المتسللون لاجئون حاولوا العودة إلى بيوتهم في مدنهم وقراهم التي هُجروا منها، وكان التسلل يتم عبر خطوط الهدنة، أي من لبنان وسوريا وسيناء والاردن، بالإضافة الى قطاع غزة والضفة الغربية، إلى داخل إسرائيل. أما بعد عام 1967 أصبحت معظم حالات التسلل تتم من الأردن وعبر سيناء وليس لدوافع اقتصادية أو اجتماعية في معظمها، بل أصبح هناك فدائيون تسللوا عبر الحدود لتنفيذ عمليات ضد الكيان الصهيوني، وقلة من المتسللين يعبرون بدوافع اقتصادية بحثاً عن فرص العمل في إسرائيل. وذلك لان إسرائيل احتلت باقي فلسطين وتضاءلت احلام الناس بالعودة عن طريق التسلل.

في أواخر عام 1967، وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت عمليات التسلل من جديد ولكنهم كانوا في الغالب هذه المرة فدائيين، حيث قامت خلايا من حركة فتح بالعبور تسللاً من الكرامة في الأردن وعبر نهر الأردن إلى فلسطين (الضفة الغربية) بواسطة قوارب مطاطية، وكانت المرة الأولى بمساعدة سباح اسمه ابو سردانة، وكانت الخلية مكونة من 8 أفراد، وكانت تهدف إلى الاستطلاع (نصار 2005: 121). وفي أوائل عام 1968 عبرت مجموعة أخرى من الفدائيين إلى الضفة الغربية من الكرامة. وصلت هذه المجموعة إلى رام الله ومنها إلى قرية رمون وأقام أفرادها في مغاور قرى رام الله، وكان هدفهم التخطيط وتنفيذ عمليات في القدس وغيرها، وقد اعتقلت الحكومة الاسرائيلية أفراداً من هذه الخلية (نصار 2005: 133).

وعلى الحدود اللبنانية كذلك كان هناك تسلل للفدائيين من لبنان إلى فلسطين المحتلة لتهريب السلاح وتزويد الفلسطينيين به عبر الحدود، حيث يروي حمزة يونس في قصته الحقيقية، عن هروبه من السجن، أنه قام بالتسلل مع خلية من أفراد حركة، فتح عبر الحدود اللبنانية، حاملين معهم لفلسطيني الداخل 30 كيلو غراما من الأسلحة الشخصية. وقد اجتازوا الأسلاك الشائكة، وعبروا الطريق التي كانت مزروعة بالألغام، التي خبروا طريقة التعامل معها، ورشوا خلفهم بعض المواد مثل الفلفل الأسود، لتضليل الكلاب المدربة التي تشتم روائحهم وتقتفي أثرهم وعند وصولهم إلى "النقطة الميتة" (المكان المحدد) انتظروا حتى جاءهم شخص فسألوه عن كلمة السر وعندما تبين أنه الشخص المطلوب سلموه السلاح، وكان ذلك بعد معركة الكرامة، (يونس 1995: 58)، وقد قام حمزة يونس هذا بتهريب السلاح مرة أخرى إلى نهاريا عام 1971 وقد استخدم حسكة بلا شراع للعبور وكلما مرّ هو وزميل له يدعى "أبو شريف" تحت كشاف المراقبة كانا ينزلان تحت الماء. وقد تمكنا من وضع السلاح في المكان المطلوب والرجوع إلى لبنان، ولكن ألقى الجيش اللبناني القبض عليهم عند عبورهم للحدود واحتجزا مدة اسبوعين (يونس 1995: 62). وفي المرة الثالثة التي عبر فيها حمزة الحدود مع مجموعة من الضفادع البشرية بتاريخ 1971/10/5 ألقى الجيش الإسرائيلي القبض على معظمهم ومنهم حمزة (يونس 1995: 63).

وعند هروب حمزة يونس الأخير من السجن عام 1974 تسلل، لكن هذه المرة بالاتجاه المعاكس، حيث هرب من سجن الرملة مع زميله محمد قاسم، ووصلا تل أبيب وسارا شمالاً سيراً على الأقدام، ويوم 1974/3/16 ومع غروب الشمس عبرا الحدود عن طريق تسلل أسلاك شائكة يبلغ ارتفاعها مترين ونصف وقد تمكنا من النجاح في اجتياز الحدود بسلام (يونس 1995: 136).

وفي الوقت الحالي ما زال هناك تسلل حيث أفادت مصادر مصرية أن الحكومة المصرية وخلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام 2006 أفشلت 50 محاولة تسلل وتهريب قام بها 50 فردا عبر الحدود من مصر إلى سيناء الى غزة. وهؤلاء المتسللون من جنسيات متعددة فمنهم 18 مصرياً و32 من جنسيات أخرى وهي السودان، غينيا، ليبيريا، نيجيريا، والصين. وكان من بين المتسللين 7 سيدات. وأشار مصدر إسرائيلي أيضاً أن إسرائيل نفسها أعادت 10 متسللين إلى مصر، منهم 9 مصريين وواحد من ساحل العاج، وأن هناك 35 معتقلاً مصرياً في السجون الإسرائيلية، 26 منهم بتهمة التسلل أو التهريب، حيث تشكل الحدود الدولية



بين مصر وإسرائيل هدفاً للمتسللين القادمين من إفريقيا، أو حتى أن أوروبا الشرقية (موقع البوابة 2007). وفي هذا السياق أيضا أعلنت الحكومة الإسرائيلية (وزارة الداخلية) أن عدد المتسللين السودانيين الذين دخلوا إسرائيل بلغ 1000 لاجيء، معظمهم من دارفور طلبوا اللجوء. وقد تسلسل هؤلاء عبر سيناء بمعدل 40 متسللاً يومياً. وقد صرح رون بارأون وزير الداخلية الاسرائيلية للإذاعة، أن الحكومة تنوي السماح لهؤلاء اللاجئين بالاقامة المؤقتة في إسرائيل تمهيدا لنقلهم إلى دول إفريقية. وأوضح بارأون أن 2500 لاجئ تسلسلوا من افريقيا إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة عبر مصر بحثاً عن العمل (وكالة معاً الإخبارية: 2007).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن البدو في سيناء يلعبون دوراً مهماً في عمليات التهريب ومساعدة المتسللين، ويعتبرون هذا العمل مصدراً للرزق، بسبب البطالة والفقر المتفشي بين البدو. وقد أشار بدوي من سيناء إلى إنتشار تهريب الأسلحة الروسية والصينية الصنع من مصر إلى غزة عبر الأنفاق التي يبلغ عمقها ما بين 20-65 قدماً، وبعد تفجير الحكومة الأسرائيلية بعض الأنفاق عمد البدو إلى حفر أنفاق جديدة خارج البيوت تجنباً لأثارة الشبهات. ويقول البدو أنهم يهربون أشخاصاً إلى إسرائيل، وهم نساء من أوروبا الشرقية من دول مثل: أوزبكستان، أوكرانيا، روسيا، مولدوفيا، وكازاخستان، وهؤلاء النسوة يأتين للعمل داخل إسرائيل في مجال النشاطات الجنسية سواء علمن ذلك قبل المجيء أو أنهن أتت دون علم منهن عن طبيعة العمل الذي ينتظرهن في إسرائيل، وهذا ما يسمى بتجارة الرقيق الأبيض، وتأتي هؤلاء النسوة من أوروبا الشرقية إلى القاهرة، ومنها إلى سيناء، ثم سيراً على الأقدام عبر الحدود، على شكل مجموعات، وتنتظرهن سيارات في الطرف المقابل من الحدود (موقع مصراوي، 2007).

صورة المتسلل في الأدبين العبري والفلسطيني:

المتسلل هو عائد إلى جذوره التي اقتلعت منها، وهو كذلك فدائي يدافع عن أرضه ووطنه حتى وإن أودى ذلك بحياته، هكذا صور الأدب الفلسطيني المتسلل. وهناك عدة أعمال أدبية تطرقت إلى هذه الظاهرة، مثل الرواية الم عروفة "باب الشمس" للكاتب والروائي اللبناني الياس خوري، حيث تقوم الرواية على حكاية أحد المتسللين الذين كانوا يحاولون العودة إلى فلسطين بعد الحرب عام 1948. فقد تسلسل الكثيرون كما تسلسل بطل الرواية إلى فلسطين عبر الحدود مع لبنان لأنه سئم المنفى، وتطلع بحنين إلى الوطن. لذلك فالرواية تجسد الصمود والمقاومة والرغبة القوية بالرجوع والتمسك بالحق المسلوب (صالح: 2007).

أما الأدب العبري فيعتبر المتسلل في معظم الأحيان إرهابياً مخالفاً للقوانين وم عكياً على حق غيره ومهدداً لحياة الآخرين، لذلك فوجوده في إسرائيل غير شرعي، وهو في أعمال كثيرة جاسوس وطابور خامس يمد العرب من خارج إسرائيل بما يريدونه من معلومات. لذلك فالنظرة السلبية شملت أيضا الأقلية العربية في إسرائيل. وبهذا يقتنع المواطن الإسرائيلي بما تفعله الحكومة الإسرائيلية ضد العرب المدنيين أو كما سمتهم "المتسللين". وبذلك تجد لها مبرراً ولا يلومها أحد على ما تفعله (أبو بكر 1996: 42)، وفي روايات إسرائيلية قليلة نجد الروائي يصف معاناة المتسللين الفلسطينيين ووحشية الممارسات الإسرائيلية ضدهم، وأنهم بشر عاديون لا يشكلون خطراً على إسرائيل، ولكنها تبرر في نفس الوقت ممارسات الجيش الاسرائيلي ضد المتسللين حين تتسبب لهم قتل المستوطنين، كما هو الحال في رواية خربة خزعة التي ألفها الروائي الإسرائيلي سميلانسكي عام 1949 (أبو بكر 1996: 59).



الخلاصة:

تطور مفهوم مصطلح "متسلل" عبر السنين منذ قيام دولة إسرائيل 1948 وحتى الوقت الحالي، فقد كان المصطلح يدل، في الفترة التي تلت قيام إسرائيل مباشرة أي ما بين 1949-1954 على اللاجئين الفلسطينيين الذي طرد من وطنه أو داخل وطنه وإقتلع من قريته أو مدينته وحاول الرجوع إلى مكانه الأصلي بعد انتهاء الحرب. وهؤلاء كانت أسباب تسلمهم عبر حدود خط الهدنة مع إسرائيل أسباباً اجتماعية أو اقتصادية، فهم مدنيون غير مسلحين، رجعوا للاستقرار أو البحث عن الأقارب والأهل، أو لجني محاصيل زُرعت قبل الحرب. وكان مصير هؤلاء الطرد على أبسط تقدير إن لم يكن القتل لمجرد الإشتباه.

وأطلق هذا المصطلح أيضاً على مهربي البضائع أو الأسلحة أو حتى الأفواد عبر الحدود، وذلك بهدف الربح المادي، كما هو الحال مع مهربي الأسلحة والأفراد بين سيناء وإسرائيل. ومن جهة أخرى أُطلق المصطلح على الفدائيين الذين عبروا الحدود من أجل القيام بالتخطيط لعمليات فدائية ضد الكيان الصهيوني، أو بهدف الاستطلاع، أو غير ذلك، كما كان عليه الحال بين الكرامة في الضفة الشرقية (الأردن) والضفة الغربية في أواخر الستينات، أو كما كان عليه الحال بين سيناء وغزة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى حتى منتصف الخمسينات.

وقد أطلق هذا المصطلح كذلك على غير الفلسطينيين ممن عبروا حدود إسرائيل، مثل الأفارقة القادمين من السودان بحثاً عن عمل أو ظروف حياة أفضل، كما يشمل النساء القادمات من دول أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وغيرها بحثاً عن فرص عمل.



قائمة المصادر والمراجع:

- 1_ بن غوريون، دافيد. يوميات الحرب 1947_1949. ط1. ترجمة سمير جبور. تقديم صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
- 2_ مصالحة، نور الدين. إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون. ترجمة عزت غزاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2003.
- 3_ مصالحة، نور الدين. أرض أكثر وعرب أقل - سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
- 4_ سيغف، توم. الإسرائيليون الأوائل 1949. ط1. ترجمة خالد عابد وآخرون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.
- 5_ جريس، صبري. العرب في إسرائيل. ج1. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، 1967.
- 6_ بني، موريس. تصحيح خطأ - يهود وعرب في أرض إسرائيل 1936_1956. ترجمة وتقديم أنطوان شلحت. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آب 2003.
- 7_ لوستيك، إيان. العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية. ترجمة غسان عبد الله و اضي عبد الجواد. القدس: وكالة أبو عرفة للنشر، 1984.
- 8_ شاريت، موشيه. يوميات شخصية. ط1. ترجمة أحمد خليفة. مراجعة صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
- 9_ نصار، وليم. تغريبية بنى "فتح": أربعون عاماً في متاهة فتحاوية. ط1. رام الله: دار الشروق، 2005.
- 10_ أبو بكر، وليد. صورة العربي في الأدب الإسرائيلي. ط1. عمان: دار الكرمل، 1996.
- 11_ لاوور، يتسحاق. "اللغة الممزقة. ذاكرة دولة وهوية_ دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل. إعداد وترجمة أنطوان شلحت. رام الله: مدار، 2002.
- 12_ يونس، حمزة. الهروب من السجن: رواية حقيقية. المحطة: مطبعة الصخرة، 1995.
- 13_ فخري صالح. "بين التمثيل الرمزي للتاريخ وقوة الحكايات _ عن باب الشمس لإلياس خوري في زمن الإنتفاضة الثانية". 2007/6/4. www.ni3wa.com
- 14_ pappe, ilan. the ethnic cleansing of Palestine. 1st published. england: one world oxford. 2006.
- 15_ shlaim, avi. "Israel, s dirty war". 16/6/2007. www.users.ox.ac.uk
- 61_ www.watan.com./11/6/2007. "جهاز إسرائيلي جديد يكشف عن وجود متسللين"
- 71_ www.albawaba.com./28/3/2007. "مصر تحبط 50 عملية تسلل وتهريب إلى إسرائيل"
- 81_ www.maanneews.net/22/6/2007
- 91_ www.masrawy.com./24/6/2007. "تهريب السلاح إلى غزة مصدر للعيش لبدو سيناء"